والرسالة تؤشر بين سطورها فيما تؤشر إلى سبل الخروج من الدائرة الحالية، استناداً إلى "إننا لا نعترف إلا بالتاريخ وعلم التاريخ" بما يحويه من أحداث ودروس.

تمت الدراسة في ظروف سياسية – أمنية مجافية، حيث الأرض المحتلة مقطعة الأوصال، ٥٠٠ حاجز احتلالي في الضفة الغربية، وسلخ القدس عنها، وانفصالهما القسري عن قطاع غزة، وهما عن مناطق ٤٨، وهذا كله يعيق الحركة والتنقل وإجراء المقابلات، وذات الشيء يقال عن عدد من رفقاء الأسر الذين يتعين إشراكهم في الجانب التوثيقي فيما زياراتهم شبه مستحيلة والاتصال المباشر بهم بات متعذرا في ضوء القيود الجديدة على الحركة الأسيرة ونظام الزيارة عبر الهاتف.

هذا وسواه جعل تلقي التقارير والشهادات عملية محفوفة بالمخاطر وببعض المجازفة أيضاً.

لم يتم إعداد الأطروحة في ظروف سلسة، ومع ذلك أمكن التغلب على وطأة هذه الظروف بهذا الشكل أو ذاك، ناهيكم عن أن الحصول على أجزاء من الأرشيف المبعثر، بالمفرق، هنا وهناك، لا يخلو من طرافة واستعصاءات، مجرد توصيفها ومزجها ببعض الخيال ينتج فانتازيا أو مادة خاماً لرواية أدبية.

٥) الصعوبة التي يجدر تكرارها، هي العودة إلى لتاريخ لاثبات الحقوق الوطنية بناء على "نظرية" أو فهم تاريخي بما تطلبه من استدعاء الجذور وتتبع سياق مديد يفصل بين التاريخي واللاتاريخي لتاريخ فلسطين، الأمر الذي اقتضى العودة لمراجع عديدة وإن لم ينعكس هذا الجهد إلا شذرات وإضاءات في الأطروحة.

هذا لا يمليه تعليل وجهة نظر الجبهة الشعبية فقط، بل إنه يعود بالفائدة على قراء الأطروحة أيضاً. لقد تم استخلاص مختزلات مبسطة، دون التخويض في التفاصيل، بدءاً بالعهد الكنعاني مروراً بالزمن الإغريقي – الروماني، وصولاً إلى العهد العربي – الإسلامي، فالعثماني، نهاية بالمشروع الصهيوني والتطهير العرقي عام ١٩٤٨ والاحتلال العسكري الغاشم عام ١٩٦٧. وبلا شك أن المقطع الزمني ٤٨ – ١٩٩٣ هو اقل التباسا وأوسع حضورا في الرسالة ذلك أنه البيئة الحية التي زرعت الجبهة الشعبية بذورها فيها، وبشكل اخص بعد عام ١٩٦٧ حيث فعلت وانفعلت.

وختاما، ليس ثمة مصطلحات نظرية لافتة يجدر التعريف بها، فاللغة والمصطلحات والأدوات المفاهيمية، تبدو جلية والسياق يضيء مضامينها ومعانيها. ولنترك للمتن الإثبات والإسهاب،